وقد أقيمت (الصفة الجملة) مقام الموصوف المبتدأ نحو قوله : .

(لو قلت ما في قومها لم تيثَمِ ... يفضُلها في حَسَب ومِيسم) .

أي ما في قومها أحد يفضُلها وقال ا سبحانه : (وأنّا منّا الصالحون ومنّا دون ذلك) أي قوم دون ذلك . وأما قوله تعالى : (لقد تقطّعَ بينَكم) فيمن قرأه بالنصب فيحتمل أمرين : أحدهما أن يكون الفاعل مضمرا أي لقد تقطع الأمر والعقد أو الود - ونحو ذلك - بينكم . والآخر (أن يكون) ما كان يراه أبو الحسن من ان يكون (بينكم) وإن كان منصوب اللفظ مرفوعَ الموضع بفعله غير أنه أُقرت نصبه الظرف وإن كان مرفوع الموضع لاطراد استعمالهم إياه ظرفا . إلا أن استعمال الجملة التي هي صفة للمبتدأ مكانه أسهل من استعمالها فاعلة لأنه ليس يلزم أن يكون المبتدأ اسما محضا كلزوم ذلك في الفاعل ألا ترى إلى قولهم : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه أي سماعك به خير من رؤيته . وقد تقصينا ذلك في غير موضع .

وقد حُذفت الصفة ودلت الحال عليها . وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : سير عليه ليل وهم يريدون : ليل طويل . وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها . وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك